

مقالات وآراء

الغارديان: تحذيرات من الطائرات المسيرة



دعت صحيفة الغارديان البريطانية، في مقال نشرته، إلى ضرورة أن تتبنى الحكومات والجيش آلية جديدة لمواجهة خطر الإرهاب الذي باتت تشكله الطائرات المسيرة.

وذكر كاتب المقال، أليس سيمز، أن هذا الخطر زاد بعد أن نجحت الجماعات المسلحة في التعامل مع هذه الطائرات والتحكم بها، وشنتها لعدة هجمات تنذر بأن هناك إمكانية كبيرة لاستخدام هذه الطائرات في هجمات إرهابية مستقبلية.

وقال الكاتب: «إن القاعدة الجوية الروسية في سوريا تعرّضت لهجوم بسرب من الطائرات المسيرة، التي يُعتقد أن جماعات مسلحة تقف وراءها، وهو الأول من نوعه»، مشيراً إلى أنه «بعد أن كان هذا النوع من الطائرات واستخداماته حكراً على الحكومة وجيوشها، فإن الجماعات المسلحة نجحت في التعامل معه واستخدامه لأغراضها».

ويضيف الكاتب: سابقاً لم يكن معروفاً أن جماعة مسلحة لديها تقنية استخدام الطائرات المسيرة من دون طيار سوى «حزب الله» وحركة «حماس»، وهي طائرات يُعتقد أنه تم تزويدهم بها من إيران، إلا أن الحرب في العراق وسوريا، وأيضاً تلك التي تجري في اليمن، أثبتت أن العديد من الجماعات المسلحة الأخرى باتت تمتلك تقنية التعامل والتحكم بهذا النوع من الطائرات.

في كانون الثاني من العام 2017، كشفت وثائق تابعة لتنظيم «داعش» عثرت عليها القوات العراقية، عن تفاصيل مهمة لبرنامج شبكة الطائرات من دون طيار، حيث أشارت تلك الوثائق إلى قيام التنظيم باستخدام نماذج تجارية متاحة من هذه الطائرات، وأعاد تشكيلها لتكون قادرة على نقل قتال صغيرة وذخيرة، وهو ما أكدته

حادثة وقعت في تشرين الأول من العام 2016، حيث قامت طائرة بدون طيار بقصف القوات الكردية في شمال العراق، ما أدى إلى مقتل جنديين. العديد من الجماعات المسلحة بدأت تلجأ إلى استخدام هذا النوع من الطائرات، فهي رخيصة الثمن وصغيرة الحجم، ويمكن التحكم بها عن بعد، فهي وإن كانت غير مدمرة في حربها ضد الجيوش، فإنها غالباً ما تنجح في تعطيل العمليات العسكرية، كما أنها يمكن أن تُستخدم في مراقبة الأهداف العسكرية، تحضيراً لأي هجوم على تلك الأهداف، فضلاً عن استخدامها في تصوير مقاطع من العمليات العسكرية، كما فعل تنظيم «داعش» في العراق وسوريا.

حالياً تسعى الدول إلى محاولة التوصل لاتفاق يضع قيوداً على هذا النوع من الطائرات، إلا أن هذه القيود، أيا كانت، لن تتمكن من مواجهة هذا التطور المتسارع في تطوير هذه الطائرات، فهي تقنية حديثة العهد يجري تطويرها وتحديثها باستمرار. وتشير الصحيفة إلى وجود مساح لتكنولوجيا مضادة قادرة على التعامل مع هذا النوع من الطائرات، إذ بدأ

البنتاغون برنامجاً بكلفة 700 مليون دولار يشرف عليه اثنان من كبار جنرالات الجيش الأميركي، من أجل وضع تكتيكات وتقنيات لإحباط أي خطر قد تشكله هذه الطائرات. ويستخدم الجيش الأميركي حالياً برنامجاً للتشويش على هذه الطائرات وتعطيلها، بالإضافة إلى استخدام أنواع معينة من الأسلحة لإسقاطها، وهو ما فعله الجيش الروسي في الهجوم الأخير الذي استهدف قاعدته في سوريا، إذ أعلن إسقاط 7 طائرات من سرب مكون من 13 طائرة مسيرة.

ويختتم الكاتب مقاله بالإشارة إلى أن الطائرات من دون طيار الرخيصة تجارياً يجري تطويرها حالياً من أجل أن تكون قادرة على حمل ذخائر أكبر، حيث تسعى الجماعات المسلحة إلى الاستفادة من هذه التقنية في عملياتها العسكرية، ومن ثم فإن على الدول والجيوش أن تجد آلية حقيقية لحماية ليس المجال العسكري أثناء المواجهات المسلحة فحسب، وإنما أيضاً المجال الجوي المدني، فمن المرجح أن تلجأ تلك الجماعات إلى محاولة استخدام هذه الطائرات لمهاجمة أهداف مدنية.

المصدر: (الخليج أونلاين)

ليس من دون الفلسطينيين!

بقلم: فاتنة الدجاني

مرة أخرى، يجد الفلسطيني نفسه على مفترق طرق وأمام خيارات مستحيلة: هل يتمسك بمقاطعة عملية السلام الأميركية والبحث عن راع جديد، أم يعود إليها ويحاول تحسين شروطه مستفيداً من الموقف الدولي والمساعد الأميركي والمخاوف الإسرائيلية الأمنية، أم يُعلن انتهاء مسار أوسلو ويُغلق الملف ويبحث عن خيارات أخرى؟

المشهد الفلسطيني يبدو مثل «كولاج» صور متداخلة ذات مغزى. في مقدمه النقاش الداخلي حول جدوى المفاوضات وتركه أوسلو، وهو نقاش سبق لقاء الرئيس محمود عباس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، وواكب زيارة نائب الرئيس الأميركي مايك بنس لكل من مصر والأردن وإسرائيل، وزاد قلقُ الدولة العبرية من انفجار الوضع الأمني المحتقن في الضفة الغربية، خصوصاً بعد العملية العسكرية الفاشلة في اقتحام مخيم جنين أخيراً.

في السياسة، بما هي فن الممكن، يعوّل بعضهم على اجتماع بروكسيل الذي وضع الرئيس الفلسطيني والموقف الأوروبي على أرضية مشتركة. الدعوة إلى اللقاء تحمل في طياتها عقلانية أوروبية باتجاهين، واحد يحاول درء الأخطار التي ولدها قرار الرئيس دونالد ترامب الاعتراف بالقدس «عاصمة لإسرائيل» على الوضع في المنطقة، لأنه ينسف، بلا أي اعتبار، تراكمات العمل الدبلوماسي الأوروبي والدولي المتفق عليه في أطر الشرعية الدولية، ويكرس استقراراً أميركياً. والاتجاه الآخر يسعى إلى تقليل خسائر احتمالات ممكنة، لها مسوغاتها، للتراجع عن أوسلو وحل السلطة الفلسطينية، وكلاهما كان موضع دعم أوروبي لم تكن أميركا راضية عنه لاعتبارها أن «أوسلو» صناعة أوروبية.

بهذا المعنى يمكن أن تفهم التوصيات والنصائح الأوروبية للرئيس الفلسطيني بالتريث وعدم التسرع في التحلل من اتفاق أوسلو أو حل السلطة أو مقاطعة أميركا وإغلاق الباب كاملاً في وجه ترامب وعملية السلام. كل ما تستطيعه أوروبا الآن هو التحرك باتجاه واشنطن لإعادة

وضع صيغة حل تستعيد القبول الفلسطيني. ويبدو أن أوروبا تعتقد بإمكان ذلك، فـ«صفقة القرن» لم تُعلن رسمياً، وقد تقبل التعديل بما يساعد الطرف الفلسطيني على القبول بالوساطة الأميركية. والرهان الأكيد لأوروبيين هو أن الإدارة الأميركية صُدمت نسبياً بردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية على مسألة نقل السفارة إلى القدس وإعلانها «عاصمة لإسرائيل».

بالتأكيد ليس هذا موقف الجميع من الدور الأوروبي. إن مجرد التفكير في العودة إلى عملية سلام استهلكت كل هذا الوقت، وباسمها خسر الفلسطيني ما لم يخسره في الحروب، كفيل بأن يثير الغضب وكثيراً من الانفجارات لما فيه من ظلم، ولما يكشفه من عمق الحال والضعف والخذلان ومحدودية الخيارات. أبعد كل ما جرى ويجري، ما زال هناك من يراهن على عملية السلام؟ ولماذا يكون الفلسطيني شاهد زور على مصير يُفرض عليه، مثلما شُطب قضية القدس، وما يشهده الآن من مساعٍ لشطب قضية اللاجئين، وتنفيذ «صفقة القرن» الأميركية للسلام في شكل أحادي ومن دون الفلسطينيين؟

الرهان على أوروبا خاسر، وكما يقول المثل الفلسطيني «لو بدھا تمطر لغيمت»، ولو كان لدى الأوروبيين ما يعطونه، لفعولوا. الضغوط الكثيرة السابقة والحالية واللاحقة التي تمارس على عباس للحفاظ على اتفاق أوسلو والتنسيق الأمني والاعتراف بإسرائيل، تأتي من دون مقابل وبرسم وعود باعتراف مؤجل بفلسطين. حتى اقتراح التوقيع على اتفاق شراكة مع «فلسطين» لا يحظى بتوافق أوروبي. لكن الاعتراف بفلسطين حق، ولا يُمكن أن يبقى في إطار توافق تأمري دولي، كما الحال الآن. لكن قوة الفلسطيني في أنه صاحب حق وقضية. وبغائه بعيداً يعني أن الصورة لن تكتمل في غيابها، ولن تحظى أي خطوة إيجابية بأي شرعية قانونية أو دولية. أما زيارة بنس، والعرض الأوروبي، كما الاقتراح الروسي للوساطة، والمخاوف الأمنية الإسرائيلية... فكلها «كولاج» صُور تُظهر المعنى ذاته: ليس من دون الفلسطينيين.

إن المقالات المنشورة تعبر عن آراء كاتبها ولا تعكس بالضرورة رأي جريدة "النور"

«تهديدات» أميركية مبطنة للبنان.. إلتزام حزب الله والإ؟

بقلم: ابراهيم ناصر الدين

عاد الملف الأمني إلى الواجهة من جديد مع تحذير السفارة الكندية في بيروت رعاياها من السفر إلى لبنان، وذلك في سياق ما اعتبرته اوساط مطلعة بداية رفع سقف الضغوط على حزب الله، خصوصاً أنها حددت مناطق في الضاحية الجنوبية، وحذرت الكنديين من زيارتها خوفاً من وقوع اعتداءات ارهابية.

هذه المناخات «المليدة» لم تكن مفاجئة لاوساط وزارية بارزة، أكدت ان هذه الاجواء المتوترة داخلياً سبقتها مؤشرات أميركية مقلقة، وفي هذا السياق، وبعد ساعات على قرار القضاء الأميركي بإنشاء وحدة خاصة للتحقيق حول تورط حزب الله في الإتجار بالمخدرات، وتسريب معلومات عن ارسال وحدة تحقيق تضم أكثر من 10 اعضاء لجمع معلومات حول ما تعتبره شبكات تجارة المخدرات التي يستفيد منها الحزب لتمويل نشاطاته داخل لبنان وخارجه، تمهيداً لرفع تقرير إلى القضاء الأميركي لاتخاذ الاجراءات المناسبة لتفكيكها، افصح الأميركيون عن الاسباب الكامنة وراء رفع الضغوط على الحزب، وجاء شرح الاسباب على شكل «تهديدات مبطنة» حملت من جهة الحرص على استقرار لبنان في ظل ما يسميه الأميركيون رغبة اسرائيلية في التصعيد، ولكنها من جهة اخرى حملت نوعاً من «الشروط» الاسرائيلية لكبح جماح الحزب في سوريا وعلى امتداد الجبهة الشمالية وصولاً الى فلسطين.. «والا».

«مطلب وضمانتان»

وتفيد تلك الاوساط التي اطلعت على فحوى لقاءات للسفيرة الأميركية اليزابيث ريتشارد، ووفود أميركية غير مدنية، مع عدد من المسؤولين اللبنانيين، جرى بعضها بعيداً عن

انه اذا كانت تقديرات الاستخبارات الاسرائيلية عام 2018 قد أكدت ان احتمالات تعرض إسرائيل الى هجوم «الصفير» تقريبا، فإن الأميركيين يملكون تقديرات مختلفة تشير الى ان ازدياد خطر التدهور إلى درجة الوصول إلى حرب احتمال قائم، فالاستخبارات الأميركية قلقة جداً من سيناريوهين محتملين، أولا حصول تدهور مفاجيء على الجبهة الشمالية نتيجة رد حزب الله على الغارات الإسرائيلية في سوريا، والثاني اشتعال الساحة الفلسطينية مجدداً بعد عودة «الحياة» إلى «الشريان الحيوي» الممتد من طهران وصولاً إلى غزة، وقد عادت «بصمات» حزب الله لتظهر بشكل جلي في الأراضي الفلسطينية، سياسياً، وعسكرياً.

وقد اشاروا الى ان ما اشعل «الضوء الاحمر» في إسرائيل، وبصورة استثنائية عودة كتائب شهداء الأقصى الزراع العسكرية لفتح الى التحرك، في ظل معلومات عن عودة التواصل مع حزب الله.. ولفت الأميركيون انهم يبذلون جهوداً مضنية ايضا في قطاع غزة من أجل احتواء العنف والامتناع عن تدهوره إلى مواجهة عسكرية.. بعد ان ازداد عدد الطائرات من دون طيار والتي يطلقها الفلسطينيون، وهو امر تعتبره اسرائيل جزءاً من محاولة لجمع معلومات تمهيداً لعمليات عسكرية، وهذه التكنولوجيا يستخدمها بكفاءة عالية حزب الله في سوريا وبات الآن في متناول حركتي «الجهاد» و«حماس» في القطاع.

«تهديد مبطن»

وتم ابلاغ الجانب اللبناني، ان الولايات المتحدة لم تعد قادرة على «كبح جماح» الاسرائيليين في التدخل أكثر بشكل منهجي ومتدرج صعوداً في سوريا بسبب تدهور الوضع الاستراتيجي على الجبهة الشمالية، وكلما زادت هجمات إسرائيل يزداد

الاحتكاك المحتمل خصوصاً مع حزب الله ويزداد الخطر الذي قد يستدعي ردا اكثر عنفاً... وقد سرب الأميركيون معلومات مقصودة عن توجهات اسرائيلية لتوسيع رقعة الهجمات وتكثيفها واثاروا الى ان اجتماع المجلس الوزاري الاسرائيلي خلال الجلسة المطولة التي عقدت لبحث الوضع في الجبهة الشمالية، انتهى الى اتخاذ قرار بالتحرك اكثر على الجبهة الشمالية ولن يقتصر الامر على الاراضي السورية، ويبدو ان لدى الاسرائيليين توجه لتجاوز الحدود السورية واستهداف مناطق «ثانية» داخل لبنان يشبته بوجود اسلحة «كاسرة للتوازن»، لايصال «رسالة رادعة» لحزب الله... وذكر الأميركيون محدثيهم انه بعد ساعات من الجلسة، شن الاسرائيليون هجوماً استهدف مخازن أسلحة للجيش السوري وحزب الله في ضواحي دمشق بالطائرات وبصواريخ أرض - أرض اسرائيلية.. وفهم الجانب اللبناني ان الأميركيين يحاولون «ابتزاز» الحزب والمقايسة على هذا الملف من خلال تفعيل الاتهامات حيال تورط الحزب بتجارة المخدرات..

طبعاً الجانب اللبناني الرسمي يتعامل بجدية مع هذه المعطيات الأميركية، ويدرك الأميركيون ان المطلوب من الدولة اللبنانية لعب دور «صندوق البريد» لا اكثر ولا اقل، دون توقعات كبيرة ازاء ما يقدم ان تقدمه من ضمانات او وعود خصوصاً ان حزب الله سبق ورفض مقايضات أميركية سابقة، لكن الخطير هذه المرة ان الأميركيين اوحوا في كلامهم انهم قدموا ما عليهم من «نصائح» وعلى الطرف الاخر تحمل المسؤولية.. خصوصاً ان البيت الابيض عم قرارا عبر وزارة الخارجية يقضي بالتركيز في هذه المرحلة على «اذرع» إيران في المنطقة بعد تأجيل الرئيس دونالد ترامب قراره بلغاء الاتفاق النووي الإيراني.

إذا نشأ الكيان الكردي

بقلم: طوني عيسى

هذه المرّة ينبغي التفكير جدياً فالأميركي بدعم وحدات كردية من 30 ألف جندي، في شمال سوريا، لحماية الحدود من الجهتين العراقية والتريكية. فيما باتت ظروف الشرق الأوسط تسمح بصدمات لم يكن أحد قادراً على تحمّلها قبل الآن.

كان مفاجئاً أن تقف إدارة الرئيس دونالد ترامب في وجه الاستفتاء الذي أنجزه أكراد العراق، في 25 أيلول الفائت وجاء بنتائج ساحقة لمصلحة الانفصال عن العراق (نحو 93%). في ذلك الحين، انحنى الأميركيون لعاصفة الضغوط العسكرية والاقتصادية التي مارستها حكومة بغداد على الإقليم، ولاعتراضات الثلاثي موسكو- أنقرة - طهران. فأوعزوا إلى حلفائهم الأكراد بالتراجع. يومذاك، أعلن وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون أنّ الاستفتاء يفتقر إلى الشرعية وأنه أحادي الجانب وأنّ واشنطن تريد العراق موحداً. لكنه في الموازة طالب بأن يكون بلداً إتحادياً وديموقراطياً وحرّاً وانتاب الأكراد شعوراً بأنّ حليفهم الأول، الولايات المتحدة، ضحى بهم في سبيل مصالحه مع القوى المعنّية، ولا سيما منها المشاركة في ضرب «داعش».

سبقت النكسة الكردية في العراق، أيام ترامب، نكسة كردية في سوريا أيام سلفه باراك أوباما. ففي ربيع 2016، أعلن أكراد سوريا منطقة حكم ذاتي. وفي الصيف التالي، ردّ الأتراك بعملية «درع الفرات» في الشمال السوري، تحت عنوان «تصفية «داعش»».

لم يكن هاجس أنقرة الأساسي من العملية ضرب «داعش»، بمقدار ما كان تعطيل المسعى الكردي إلى إقامة كيان على الحدود. وقد حظيت العملية التركية بغطاء أوباما الذي استقال من أزمت المنطقة. واعتبر الأكراد يومذاك أنهم تلقوا ضربة من الحليف الأميركي الذي باعهم لأنقرة، مقابل «داعش».

حظي الأتراك أيضاً بدعم روسي وإيراني. واستثمر الرئيس فلاديمير بوتين انسحاب الولايات المتحدة لفرض حضوره في سوريا.

ونجح في إجراء مفاوضات مع أنقرة تقوم على الآتي: يبقى نظام الأسد ممسكاً بسوريا إلى ما بعد الحل السياسي، منعاً للتقسيم. وفي المقابل، تتكفل تركيا بمنع نشوء كيان كردي يهدّد وحدة أراضيها، كما وحدة أراضي إيران.